مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية
Egyptians without Boarders Foundation for Devolpment

مرصد العنف

القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

مؤسسة مصريين بلا حدود
القاهرة - ٢٠٢٣

مؤسسة مصريين بلا حدود
Egyptians without Boarders Foundation for Devolpment

مرصد العنف
القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

الإصدار الثاني
يوليو ٢٠٢٣

إعداد:
أ. مي عجلان

باحث مساعد:
أ. محمود علاء

إشراف ومراجعة
أ. وسام الشريف

المدير التنفيذي
لمؤسسة مصريين بلا حدود

الإخراج الفني والإبداعي
حازم حسن

www.masrien.com
Egyptians.ewb@gmail.com
ewbfoundation
01011173600

Attribution-ShareAlike 4.0 International
(CC BY-SA 4.0)

جميع حقوق الطبع والنشر لهذا الكتاب محفوظة
لمؤسسة مصريين بلا حدود
بموجب رخصة المشاع الإبداعي، النسبه – بذات الرخصه، الإصدار ٤,٠

https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

عن المرصد	٦
المفاهيم	٧
التي تم استخدمها في النسخة الثانية من المرصد	
نبذة حول الإصدار الأول من المرصد	٩
المحور الأول	
عوامل خطر العنف القائم على النوع في البيئة المدرسية وآثاره المختلفة	١٠
أولا: عوامل خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية	١١
ثانيا: الآثار المترتبة على العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية	١٥
أولا: العقوبات البدنية والنفسية وتداعيتها المختلفة	١٥
ثانيا: التسلط وآثاره المختلفة	١٦
ثالثا: العنف الجنسي المستند إلى نوع الجنس وآثاره المختلفة	١٧
رابعا: العنف الخارجي	١٨
المحور الثاني	
البيئة المدرسية الآمنة ... معايير وإشكاليات	١٩
أولا: معايير البيئة المدرسية الآمنة	٢١
١/ الربط بين التعليم وأنظمة حماية الطفل	٢١
٢/ تطبيق مدونات قواعد السلوك داخل البيئات المدرسية	٢٢
٣/ تطوير الوزارة للسياسات والتوجيهات التي تحد من ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي	٢٢
٤/ منح المدارس إمكانية الوصول إلى المناهج والمواد التعليمية	٢٢
٥/ إشراك الأهل والمجتمع في بناء المعايير والممارسات الإيجابية	٢٣
٦/ جودة البيئة المدرسية المادية الآمنة من العنف القائم على النوع الاجتماعي	٢٣
ثانيا: إشكاليات تطبيق البيئة المدرسية الآمنة	٢٣
١/ موقع المدرسة وساحاتها وطرق الوصول إليها	٢٤
٢/ تصميم مباني المدرسة والفصول	٢٤
٣/ مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة بالمدرسة	٢٤
٤/ الصيانة الدورية والرقابة	٢٥
٥/ عدم وجود قوانين وتشريعات تمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية بشكل صريح	٢٥
المحور الثالث	
رصد جهود منظمات المجتمع المدني في القضاء على العنف داخل البيئة المدرسية	٢٦
أولا: المعوقات التي تقف أمام منظمات المجتمع المدني في العمل على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية	٢٧

ثانيا: الأدوار والتداخلات التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني في العمل على التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية ٢٨
مؤسسة مصريين بلا حدود ٢٩
جمعية حواء المستقبل ٣٠
مؤسسة المرأة الجديدة ٣١
جمعية الإسراء الخيرية لتنمية المجتمع ٣٣
جمعية إشراقة لتنمية المجتمع ٣٤
جمعية تنمية المجتمع المحلي بالمحامدة البحرية ٣٦
ثالثا: كيفية القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية ٣٧
المراجع ٣٨

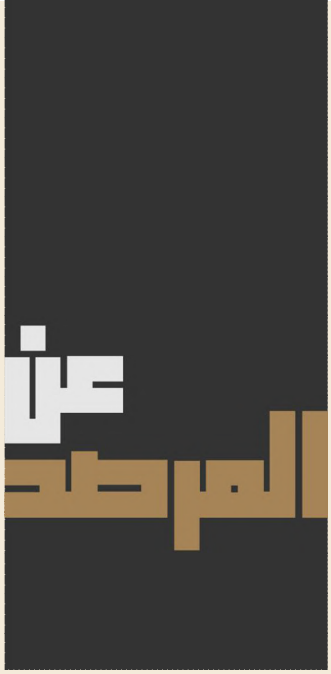

يأتي مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية "كإصدار ربع سنوي"يهدف إلى توفير البيانات حول ظاهرة العنف ضد الفتيات داخل البيئة المدرسية مع تسليط الضوء على السياسات التي اتخذتها الجهات التنفيذية للحد من تلك الظاهرة بجانب التركيز على القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي صدقت عليها الدولة المصرية للحد من العنف ضد الأطفال بشكل عام وداخل البيئة المدرسية بشكل خاص.

لماذا المرصد

يسعى المرصد إلى رصد كافة الجهود الخاصة بالسياسات التربوية الحساسة للنوع الاجتماعي والممارسات الواعدة القائمة على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك لتعزيز جودة المدخلات الخاصة بالعمل على دمج وتطوير السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.

من يستهدف المرصد

يتطلع المرصد أن يحظى باهتمام واضعي السياسات في القطاع التعليمي و المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتمامًا خاصًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية المستخدمة

تم الاستعانة في النسخة الثانية من المرصد بمنهجية بحثية مختلطة، جمعت بين التحليل الكمّي والكيفي، وإجراء المقابلات مع الباحثين والخبراء، كما جرى تطوير استمارة الكترونية لرصد أفضل التجارب من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في العمل على التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية، باحثين، خبراء في ملف التعليم، إعلاميين، مؤسسات مجتمع مدني، وتم أخذ موافقة جميع المشاركين على استخدام المعلومات التي أدلوا بها في سياق المرصد، وبجانب ذلك تم الاستعانة بعدد من الأبحاث والدراسات المنشورة بالإضافة إلى رصد حالات العنف التي تمت داخل البيئة المدرسية استكمالاً لما تم رصده في النسخة الأولى من المرصد حيث ركزت النسخة الثانية على رصد الحالات منذ شهر مارس حتى شهر يونيو لعام ٢٠٢٣ تم رصدها وتجميعها من خلال وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة بجانب الصفحات الرسمية للوزارات والهيئات.

المفاهيم

التي تم استخدمها في النسخة الثانية من المرصد

البيئة المدرسية المادية:

المباني المدرسية والساحات ومرافق مياه الشرب والصرف الصحي، والأثاث، ومعدات الإضاءة، والسلامة والتي تكون آمنة، وهو ما يطلق علية البنية التحتية المدرسية، والتي قد تشكل أرضًا خصبة لنمو إشكالية العنف القائم على أساس النوع بها نتيجة شمولها على مناطق حساسة لحدوث العنف كالمراحيض وقاعات الدروس الفارغة والأروقة وغرف المبيت الفارغة وغيرها.

مدونة قواعد السلوك:

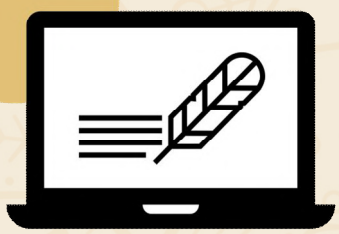

كافة التوجيهات التي تفصل القواعد والقيم الأخلاقية المتعارف عليها ومعايير السلوك والتصرف المقبولين، وعادة ما يتم وضعها على الصعيد الوطني ثم يبدأ تنفيذها في المدارس ضمانا للدعم المؤسسي والقانوني، وتنطبق في أغلب الأحيان على المعلمين وموظفي المدرسة، ويمكن توسيعها لتشمل المتعلمين وأولياء الأمور، وغالبا ما تشمل مدونات قواعد السلوك إجراء واضحا وشفافاً للإبلاغ عن الانتهاكات.

نظام حماية الطفل:

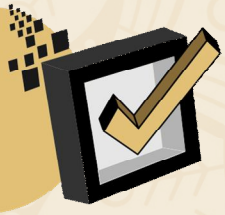

كافة الإجراءات والهياكل والأطر والقدرات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على التصدي والوقاية من العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال الذي قد يقع في حق الأطفال، ويتكون نظام حماية الطفل من عناصر عدة منها الموارد البشرية والأموال والقوانين والسياسات والحوكمة والرقابة وخدمات الحماية والاستجابة وإدارة الرعاية، ويشمل عدة فاعلين منهم الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والأشخاص العاملين على

الصعيدين دون الوطني أو الوطني والأشخاص العاملين على الصعيد الدولي.

الانضباط الإيجابي:

هو منهج متبع لانضباط الطلاب والذي يركز على تعزيز السلوك الإيجابي بدلا من المعاقبة على السلوك السلبي.

علم أصول التدريس:

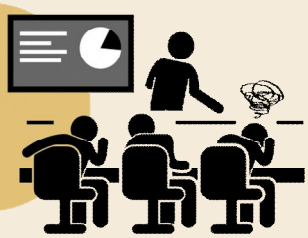

الطريقة التي يتم بها تقديم المحتوى التعليمي، حيث يتضمن تطبيق منهجيات متنوعة التي تساعد على اندماج الأطفال في المحتوى التعليمي والتعلم بصورة أكثر فعالية، إذ يجري الإدراك بأن الأفراد يتعلمون بطرق مختلفة.

التمييز:

أي معاملة غير عادلة أو تمييز تعسفي قائم على العرق، أو النوع الاجتماعي، أو الدين أو الجنسية أو السلالة أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو العمر أو اللغة أو الأصل الاجتماعي وغيرها من الأوضاع الأخرى.

نبذة حول الإصدار الأول من المرصد

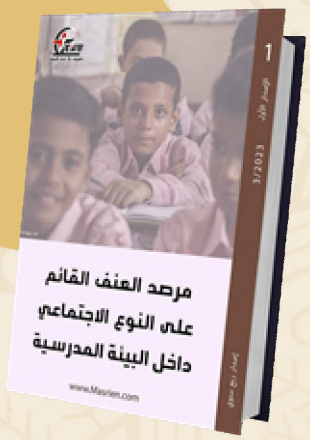

جاء الهدف الأساسي من إطلاق النسخة الأولي من المرصد معالجة نقص البيانات والبحوث بسبب عدم الإبلاغ عن بعض أشكال العنف العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية، بجانب تسليط الضوء على عدم وجود سياسات تربوية حساسة للنوع الاجتماعي داخل المناهج وطرق التدريس مما يترتب عليه عدم توافر معارف أساسية لدى الفتيات والفتيان بالمعرفة الأساسية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، لذا سعت النسخة الأولى من المرصد إلى وضع إطار نظري للعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وتسليط الضوء على التحديات التي تقوض جهود العمل ومنها على سبيل المثال الطبيعة المعقدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية من حيث عدم وجود إطار مفاهيمي واحد يوضح طبيعة هذا العنف ومظاهره وذلك لدى المسئولين وواضعي السياسات وأيضًا المعلمين الذين يتعاملون مع سلوك العنف بشكل طبيعي غير منفر، كما سلطت النسخة الأولي على رصد الإستراتيجيات الوطنية التي سلطت الضوء على حماية الأطفال ومنها (الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان – استراتيجية الطفل ٢٠١٥– ٢٠٢٠) كما تم التركيز على عمل المجلس القومي للطفولة والأمومة فيما يخص حماية الأطفال عن طريق لجان حماية الطفولة داخل المجلس وخط نجدة الطفل، وبالإضافة لذلك سعي المرصد إلى التركيز على رصد القوانين والتشريعات والقرارات الوزارية على المستوى المحلي المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.

وغنى عن القول، ركزت النسخة الأولى من المرصد على المعرفة النظرية والكيفية مع تحليل بعض الأرقام لحوادث العنف داخل البيئة المدرسية خلال العام الدراسي الماضي ولكن يأتي الإصدار الثاني من المرصد بمنهجية مختلفة عن إصداره الأول والتي تجمع بين المعرفة النظرية والكمية مع التعمق في دراسة وتحليل ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية من حيث أشكال العنف وأسبابه ومبرراته والظواهر المترتبة عليه كما سيتم التطرق إلى رصد أفضل الجهود والممارسات التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني لمنع العنف داخل البيئة المدرسية والتوعية به حيث اعتمد المرصد في منهجيته خلال الإصدار الثاني على عقد عدد من المقابلات مع الباحثين والخبراء المعنيين بملف الطفولة بجانب مجموعة من المقابلات مع مؤسسات المجتمع المدني.

المحور الأول:

عوامل خطر العنف القائم على النوع في البيئة المدرسية وآثاره المختلفة

ينقسم المحور الأول إلي:

- **أولاً**: عوامل خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.
- **ثانيًا**: الآثار المترتبة على العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.

أولاً: عوامل خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

قبل التطرق للنقاط المتعلقة بعوامل خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية يسعى المرصد في البداية إلى تسليط الضوء على أشكال العنف المدرسي والذي يكمن في ثلاث أنواع:

النوع الأول: العنف من الطلاب ضد الطلاب والتي تتطلب المعالجة داخل الإطار التعليمي فقط، ولا تشمل تدخل جهات أخرى مثل

- **العنف اللفظي**، السخرية والسب.
- **العنف الجسدي**، الذي لا يتطلب العلاج الطبي (ركلة، عضة، دفع، قرصة، صفعة، ضربة).

النوع الثاني: العنف ضد الطلاب من داخل البيئة المدرسية والذي يتطلب تدخل جهات خارجية حيث يندرج العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية في ثلاث أشكال، وهي

- **العنف الجسدي**، الضرب، الصفع، شد الشعر، الدفع، القرص.
- **العنف النفسي أو المعنوي**، الإهانة، الإذلال، السخرية من التلميذ أمام زملائه، نعته بصفات مؤذية، احتجازه في الصف، القساوة في التخاطب معه، انتقاده باستمرار، التمييز بين طفل وآخر، البرودة العاطفية في التعاطي معه، عدم احترامه، عدم تقدير جهوده.
- **العنف الجنسي**، استعمال كلمات ذات دلالة جنسية، إلى الملامسة لبعض أجزاء أو أعضاء جسم التلميذ/ة وصولاً إلى التحرش والاعتداء.

النوع الثالث: العنف ضد المعلمات من قبل الطلاب والزملاء الذكور (المعلمين – المدير).

- **العنف اللفظي**، التقليل من الشأن والقدرات.
- **العنف الجنسي**، الاعتداء الجنسي والتحرش.

وفي ضوء ذلك لم يكن العنف داخل البيئة المدرسية عنف وليد اللحظة، ولكن هو نتاج متوارث من العنف الذي يرتبط بالدور الاجتماعي للذكر والأنثى، وتصوّر المجتمع لهما ودورهما وعلاقتهما ببعض، كما أنّه مرتبطٌ ارتباطا وثيقا بالهيكليّة الاجتماعية من أعراف وتقاليد قد تكون ظالمة ومجحفة كما أن **هناك عوامل عدة تشكل خطراً مؤدي إلى العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، هذه العوامل قد تكون على مستوى الفرد، أو العائلة، أو المدرسة، أو المجتمع، وتتداخل مع بعضها البعض وتختلف وفقا للسياق والوضع، ومنها:**

على مستوى الدولة

هناك عوامل على مستوى الدولة تخلق مناخًا مقبولا للعنف، ومنها:

- غياب التشريعات التي تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، مثل: العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.
- عدم وجود إطار لسياسة وطنية شامل لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والتصدي له.
- غياب التنسيق بين القطاعات الرئيسية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.
- القيم الذكورية الثابتة التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.
- عدم توفر برامج تدريب المعلمين المستمرة حول العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي.
- النزاعات وانعدام الأمن، وثقافة الإفلات من العقاب وانهيار القانون.
- ارتفاع مستويات عدم المساواة والإقصاء.

على مستوى المجتمع المحلي

هناك عوامل ومعايير اجتماعية على المستوى المحلي تخلق مناخًا مقبولا للعنف:

- عدم توفر خدمات ملائمة ثقافيا ومتاحة للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والتصدي له مثل الخدمات الصحية والاجتماعية لحماية الطفل.
- التساهل في ممارسة العنف الجنسي والعاطفي والبدني داخل المجتمع ضد الأطفال.
- القيم الذكورية الثابتة التي تدعم عدم المساواة بين الجنسين.
- المعايير الاجتماعية التي لا تثني عن الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وتضع عقوبات اجتماعية ضمنية أو حتى صريحة.
- زيادة نسبة الأمية لدى الفتيات.
- عدم محاسبة مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية (ضعف الاستجابة المؤسسية).

على مستوى المدرسة

هناك عوامل ومعايير على مستوى المدرسة ذاتها تخلق مناخًا مقبولا للعنف:

- قلة المعرفة والوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية.
- عدم قدرة المدرسة على منع وقوع حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية و كشفها والتعامل معها.
- عدم وجود آلية رقابة فعالة مما يسهل من قدرة المعلمين وموظفي المدرسة على ارتكاب العنف أو الاعتداء مع الإفلات من العقاب.
- عدم توفر أماكن فعلية تتسم بالأمن والأمان والملاءمة داخل البيئة التعليمية.
- الافتقار لاستراتيجيات التعليم والتعلم والأساليب التأديبية التي تعزز من منع ارتكاب العنف.
- إشكالية المناهج وطرق التدريس التي لا تزود الأطفال بالمعرفة الأساسية والمواقف والمهارات الحياتية للانخراط في إقامة علاقات صحية بين الأقران دون عنف.

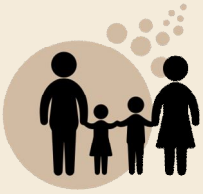

على مستوى الأسرة

هناك عوامل على مستوى العائلة تخلق مناخًا مقبولا للعنف:

- عدم توفر الرعاية الأسرية في أغلب الأوقات.
- العنف المتوارث بين الأجيال والتساهل في ممارسة العنف النفسي والبدني داخل العائلة.
- قلة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وحقوق الأطفال والمراهقين.
- تقلص دور الأسرة في ظل عمل الأبوين.
- التفكك الأسري الناجم عن الطلاق.
- عدم إشباع الأسرة لحاجات أبنائها نتيجة الوضع الاقتصادي.

على مستوى الفرد

هناك عوامل على مستوى الفرد نفسه تخلق مناخًا مقبولا للعنف ومنها:

- عدم الوعي بالحقوق الفردية والجماعية والنوع الاجتماعي.
- ضعف مستوى التعليم وقلة التوعية.
- عزوف الشباب والنشء عن دور الثقافة والشباب ونوادي الأطفال.

ثانياً: الآثار المترتبة على العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية

هناك عوامل كثيرة تشكل مظاهر عنف قائم على أساس النوع في المدارس، تتضمن هذه العوامل اختلاف وجهات النظر عن العنف نفسه وفقاً للسياق الثقافي والعوامل الاجتماعية الاقتصادية وحياة الطالب المنزلية والبيئة المحيطة بالمدرسة، وقد حددت منظمة الأمم المتحدة في دليل وقف العنف في المدارس أربعة أشكال للعنف، لكل منها عواقبها المختلفة يحاول المرصد إيجازها في الآتي:

أولاً: العقوبات البدنية والنفسية وتداعياتها المختلفة

عرفت لجنة حقوق الطفل العقوبة الجسدية أو البدنية على أنها أي عقوبة تستخدم فيها القوة الجسدية ويكون الغرض منها إلحاق درجة معينة من الألم أو الأذى، مهما قلت شدتهما وتشمل العقوبة في السياق التعليمي ضرب الطلاب ("الصفع" أو "اللطم" أو "الضرب على الردفين") سواء باليد أو باستخدام أداة ما، ويمكن أن تشمل أيضاً على سبيل المثال ركل الطلاب أو هزهم أو رميهم أو الخدش أو القرص أو العض أو شد الشعر، أو لكم الأذنين أو إرغام الطلاب على البقاء في أوضاع غير مريحة أو الحرق أو الكي أو الإجبار على تناول مواد معينة كغسل فم الطالب بالصابون، وثمة أشكال أخرى عديدة من العقوبات القاسية والمهينة غير العقوبات البدنية.

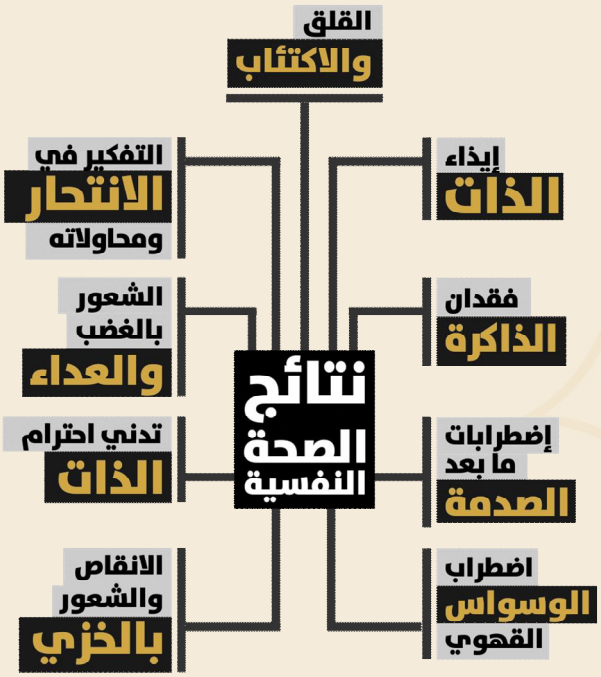

وتدخل في ذلك العقوبات التي تحط من قدر الطالب أو تذله أو تخيفه أو تهدده أو تسخر منه، وعلاوة على ذلك، يشكل استخدام القوة البدنية في حد ذاته من جانب شخص أكبر وأقوى من الطالب تهديداً واضحاً ينم عن القوة والسيطرة والتخويف، مما يعزز فكرة اقتران أعمال العدوان البدني بالعدوان النفسي.

وفي هذا السياق تشكل العقوبة البدنية أو الجسدية تداعيات خطيرة على الصحة العقلية والبدنية للطالب، حيث تم ربطها ببطء نمو المهارات الاجتماعية والاكتئاب والقلق والتصرف العدواني وعدم التعاطف مع الآخرين أو الاهتمام بهم، ولذا، فإن العقوبة الجسدية لا تضر بالطالب أو الطفل الموجهة ضده فحسب، وإنما تضر أيضا بالمعلمين والمشرفين والطلاب والأطفال الآخرين لأنها تؤدي إلى صعوبات أكبر من أن يتسنى التغلب عليها وتولد العقوبة الجسدية أيضا الإحساس بالاستياء والعداوة، وتجعل من العسير المحافظة في غرفة الدراسة على العلاقة الطيبة بين المعلمين والطلاب من ناحية، وفيما بين الطلاب من ناحية أخرى، ويصبح عمل المعلمين أصعب وأقل مجازاة ومحيطاً للغاية، وهي بالإضافة إلى ذلك لا تعلم الطلاب كيف يفكرون بطريقة نقدية، وكيف يتخذون قرارات أخلاقية سديدة، وكيف يوجدون في أنفسهم القدرة على السيطرة الداخلية، وكيف يستجيبون لظروف الحياة وإحباطاتها بدون عنف، وتبين العقوبة للطلاب أن استخدام القوة – لفظية كانت أو بدنية أو عاطفية – أمر مقبول، خاصة عندما تكون موجهة ضد الأفراد الأصغر والأضعف. ويؤدي هذا الدرس إلى تزايد أحداث التسلط مثل البلطجة) وإلى إشاعة ثقافة العنف في المدارس.

ثانياً: التسلط وآثاره المختلفة

يخضع الطالب لتسلط الزملاء عندما يتعرض بصورة متكررة على امتداد فترة من الزمن لتصرف عدواني يلحق به عمدا الأذى أو الإزعاج عن طريق العنف البدني، أو الاعتداء اللفظي، أو الشجار، أو التلاعب النفسي، وينطوي التسلط على عدم التوازن في القوة وقد يشمل المضايقة والسخرية المهينة واستخدام الألقاب المؤذية والعنف البدني والاستبعاد الاجتماعي، ويمكن أن يعمل الطالب المتسلط بمفرده أو في إطار مجموعة من الطلاب وقد يكون تسلط الزملاء مباشراً، مثل قيام طفل بالمطالبة بأموال أو ممتلكات من طفل آخر؛ أو غير مباشر مثل قيام مجموعة من الطلاب بترويج إشاعات عن طلاب آخرين وتسلط الزملاء على الإنترنت" هو المضايقة عن طريق البريد الإلكتروني والهواتف الخلوية والرسائل النصية والمواقع التشهيرية، وقد يكون الأطفال أكثر عرضة للمعاناة من تسلط الزملاء إذا كانوا ذوي إعاقة، أو إذا كانوا يعربون عن توجه جنسي يختلف عن توجه الأغلبية، أو كانوا ينتمون لأقلية عرقية أو ثقافية، أو يأتون من خلفية اجتماعية اقتصادية معينة. ويؤدي التسلط في بعض الأحيان إلى اعتداءات بدنية تؤدي إلى الوفاة، حيث تؤدي دورة العنف والترهيب لكل من الطالب المتسلط والطالب الذي يتعرض للتسلط، إلى

صعوبات في إقامة العلاقات مع الآخرين وإلى سوء الأداء في المدرسة، ومن المحتمل أن يكون الطلاب الذين عانوا من تسلط الآخرين أكثر عرضة للاكتئاب والعزلة وللشعور بالقلق وقلة الاعتداد بالذات وكثيرا ما يتصرف الطالب المتسلط بصورة عدوانية بدافع من الإحباط والمهانة والغضب واستجابة لسخرية اجتماعية معينة.

ثالثًا: العنف الجنسي المستند إلى نوع الجنس وآثاره المختلفة

قد يتخذ العنف المستند إلى نوع الجنس أشكالاً عديدة منها النفسية والبدنية والجنسية. وهو يقوم على فرض عدم توازن القوة بين الجنسين أو العمل على استمراره ويؤدي العنف يسبب نوع الجنس إلى ازدياد عدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية والأدوار المفروضة اجتماعيا. وعلى الرغم من أن الفتيات أكثر تعرضا للعنف الجنسي أو المستند إلى نوع الجنس في أغلب الأحيان، فإن الفتيان أيضا يتعرضون لهذا الخطر، ويمكن أن يكون العنف المستند إلى نوع الجنس في المدارس عنفاً بدنيا، مثل العقوبة الجسدية للفتيات اللاتي يتصرفن بطريقة "لا تليق بفتاة محترمة، وقد يكون جنسيا، كما يحدث في حالة الاغتصاب ويمكن أن يتخذ شكل المضايقة أو الاستغلال من جانب طلاب آخرين أو معلمين أو موظفين في المدرسة، وقد يكون نفسياً، كما يحدث في حالة توجيه اللوم لضحايا الاغتصاب، وأحيانا، يأخذ هذا العنف شكل معاقبة الطلاب أو تخزيتهم بسبب جنسهم أو ميلهم الجنسي.

وفي هذا السياق كان جدير بالذكر الإشارة إلى أنه لا يوجد سوى القليل من البيانات عن تعرض الطلاب للعنف الجنسي في المدارس، كنتيجة لترددهم في الإبلاغ عن أعمال العنف الجنسي خوفا من تخزينهم أو وصمهم أو عدم تصديقهم أو الانتقام منهم، ويمثل الاعتداء الجنسي وغيره من أشكال العنف المستند إلى نوع الجنس أحد العوامل الرئيسية وراء تدني معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وانقطاعهن عن الدراسة، ولا يثبط العنف الجنسي الفتيات من الذهاب إلى المدرسة فحسب، ولكنه قد يحدو أيضا بالآباء إلى منع بناتهم من الانتظام في الدراسة خوفا من أن يتعرضن أيضا للإيذاء، ويمكن أن يؤدي العنف الجنسي ضد الفتيان إلى إحساس شديد بالخزي لأنه غالبا ما يعتبر من المحظورات، ويعرض العنف الجنسي والمستند إلى نوع الجنس الطلاب لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا والحمل غير المرغوب وتدني مستوى الاعتداد بالذات وانخفاض مستوى الأداء في المدارس، فضلاً تأثيراته على الأسرة والمجتمع.

رابعًا: العنف الخارجي

كثيرا ما يتكرر العنف الذي يحدث خارج البيئة المدرسية، مثل عنف العصابات والنزاعات السياسية وقسوة الشرطة والعنف العائلي داخل البيئة المدرسية ذاتها، ويشمل عنف العصابات في المدارس أعمال الضرب والطعن بآلات حادة وإطلاق الرصاص، وهو عادة أكثر شدة، بل ويؤدي أحياناً إلى القتل بالمقارنة بالأشكال الأخرى للعنف في المدارس خاصة عندما يكون مقترنا بالإتجار بالمخدرات، ويشكل عدم الاستقرار السياسي والنزاع، بما في ذلك قسوة الشرطة، أمثلة أيضا على العنف الخارجي الذي يؤثر تأثيرا عميقا على طبيعة العنف في المدارس، حيث أن العنف الخارجي الحاصل في المجتمع يمكن أن يتسرب بالمثل إلى المدرسة وأن يؤدي إلى حمل السلاح وزيادة أعمال العنف، وقد يحمل الطلاب الأسلحة لشعورهم بالتهديد أو لأن المسدسات أو الأسلحة مقبولة عامة كجزء من الحياة اليومية في وسط ما، وتقوم المشاجرات عادة على نزاع لا يكون من السهل فيه التمييز بين مرتكب الجرم والضحية. ويمكن أن يفضي تسلط الزملاء إلى الشجار، بالأسلحة أو بدون أسلحة، وعندما ينضم الطلاب إلى العصابات أو يعيشون في مجتمعات تكون فيها العصابات والمخدرات جزءا من الثقافة العامة، يمكن أن يؤدي ذلك مباشرة إلى ظهور المشاجرات والأسلحة والعنف المتصل بالمخدرات داخل المدارس ويمكن أن تعوق النزاعات قدرة الطلاب على التعلم والانتظام بالمدارس، وقد تؤثر هذه النزاعات أيضاً على البني الأساسية للمدارس ومدى توافر المعلمين المؤهلين وتوزيع أدوات التعلم أو إمكانية استخدامها. وتفيد المعلومات المستمدة من بلدان تعاني من النزاعات بأن هذه الأوضاع تعرض الطلاب العنف وتزيد من خطر الاعتداء عليهم داخل المدارس وخارجها.

المحور الثاني:

البيئة المدرسية الآمنة... معايير وإشكاليات

تعتبر البيئة التعليمية التي تراعي احتياجات الطلاب/ ات النفسية والعاطفية والفكرية والجسدية في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي هي البيئة الآمنة والخالية من العنف حيث تضمن إطار محدد لقواعد السلوك وطريقة التعامل مع الممارسات العنيفة حيث سلط النسخة الأولي من المرصد والتي تم إصدارها في شهر مارس لعام ٢٠٢٣ على مجموعة من حالات العنف التي تمت داخل البيئة المدرسية خلال العام الدراسي الماضي وبداية العام الجديد وفقًا لما تم نشره في الصحف والجرائد وبلغت عدد الحالات التي استطاع المرصد الوصول إليها داخل البيئة المدرسية ٢٣ حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي تنوعت بين (تعدي جسدي بالضرب ووصلت ثلاث حالة إلى الموت نتيجة التعدي بالضرب بينما جاءت الحالات الأخرى تحت بند التحرش والتعدي الجنسي) ، وفي النسخة الثانية من المرصد تم رصد عدد أخر من الحالات التي تمت في الشهور الثلاث الماضية من شهر مارس إلى شهر يونيو لعام ٢٠٢٣ والتي شملت أيضًا حالات من الضرب والاعتداء داخل المدرسة ومن المؤكد أن هناك عدد أكبر من الحالات التي لم يتم رصدها وهي الحالات الغير منشورة على أي من الصحف ومنصات التواصل الاجتماعي نظرًا لعدم توافر البيانات والمعلومات الكاملة حول الحوادث والبلاغات

المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئات المدرسية غير البيانات المنشورة إعلاميًا والتي لا يمكن وضعها في إطار البيانات الدقيقة لجميع حالات العنف التي تمت كما أن هناك حالات أخرى كثير لم يتم اتخاذ أي خطوات في سبيل التبليغ أو تسليط الضوء عليها نظرًا للدور الذي تلعبه العادات والتقاليد والخصوصية الثقافية في الإبلاغ عن مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئات المدرسية والتي تقف عقبة أساسية أمام الإبلاغ، إلى جانب افتقار البيئة المدرسية للمعايير الأمنه التي تفتقد سياسات واضحة وملزمة للمدارس لمعالجة جميع أشكال العنف وسياسات لحماية الأطفال وفي ذلك السياق، أوضحت العديد من التقارير الدولية أن توفير بيئة آمنة هو مدخل أساسي للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية ففي تقرير اليونسكو الصادر خلال المنتدى العالمي للتعليم لعام ٢٠١٩ المنعقد في لندن تحت عنوان "ما يكمن وراء الأرقام القضاء على العنف والتسلط في المدارس" أوضح أن بعض البلدان تمكّنت من إحراز تقدم كبير في إطار الحد من العنف والتسلط في المدارس، واحتواء هذه الظاهرة على الرغم من خطورتها حيث استند التقرير في استنتاجاته إلى بيانات تفصيلية من حيث الكم والنوع، جرى جمعها من عدد من الدراسات الاستقصائية أجريت على الصعيدين العالمي والإقليمي في أكثر من ١٤٤ بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم وأوضح التقرير أنه يتعرض طالب واحد تقريباً من بين ثلاثة طلاب للمضايقات من قبل أقرانه في المدرسة، أو للعنف البدني، وذلك بمعدل مرة واحدة على الأقل. ويعدّ التسلط البدني أكثر أنواع المضايقات انتشاراً في العديد من الدول وإنّ العنف الجنسي هو ثاني أكثر أشكال التسلط انتشاراً ويطال العنف والتسلط في المدارس الذكور والإناث على حد سواء وتعدّ المضايقات الجسديّة أكثر شيوعاً بين الفتيان في حين أن الفتيات أكثر عرضة للمضايقات النفسية ويُظهر أيضاً تزايداً في المضايقات التي تنشأ عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، ولكن أشار التقرير أي أن هناك انخفاضًا لممارسات التسلط في قرابة نصف البلدان والأقاليم الـ٧١ التي شملتها الدراسة بسبب امتلاك هذه البلدان عدداً من العوامل الناجحة المشتركة فيما بينها، ولا سيما التزامها بتعزيز جو إيجابي وبيئة آمنة في المدارس والفصول الدراسية، والنهوض بنظم فعالة للإبلاغ عن ظاهرة العنف والتسلط في المدارس ورصدها، وتعزيز البرامج والتدخلات القائمة على الأدلة، وتوفير التدريب والدعم للمعلمين، والدعم وخدمات الإحالة للطلاب المتضررين، وتمكين الطلاب وتعزيز مشاركتهم، ومن هنا يسعى المحور الثاني في المرصد إلى تسليط الضوء على:

- **أولاً: معايير البيئة المدرسية الآمنة.**
- **ثانيًا: إشكاليات تطبيق البيئة المدرسية الآمنة.**

أولاً: معايير البيئة المدرسية الآمنة.

١/ الربط بين التعليم وأنظمة حماية الطفل:

حيث يتطلب العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ضرورة إيجاد سياسات وإجراءات وهياكل لحماية الأطفال من العنف على جميع الأصعدة وفي جميع المرافق التي يُمارس فيها العنف كالأسر والمدارس والمجتمعات المحلية، كما أنه من الضروري العمل في إطار منهج متعدد التخصصات والقطاعات سواء مع الحكومات والوكالات متعددة الأطراف وثنائية الطرفين والمانحين والمجتمعات المحلية والأسر والأهم من ذلك مع الأطفال في حد ذاتهم، من أجل إدراج مسالة حماية الطفل في مجموعة واسعة من أطر السياسات والقوانين والبرامج والخدمات لضمان اندماج أفضل للاستجابات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وتصدي أنسب لها من خلال العمل الشامل والمدمج بالإضافة إلى الحاجة إلى خطط عمل وطنية والتنسيقيين مختلف القطاعات بما فيها التعليم بوصفه جزء من الأنظمة والاستراتيجيات الوطنية المنسقة لحماية الطفل.

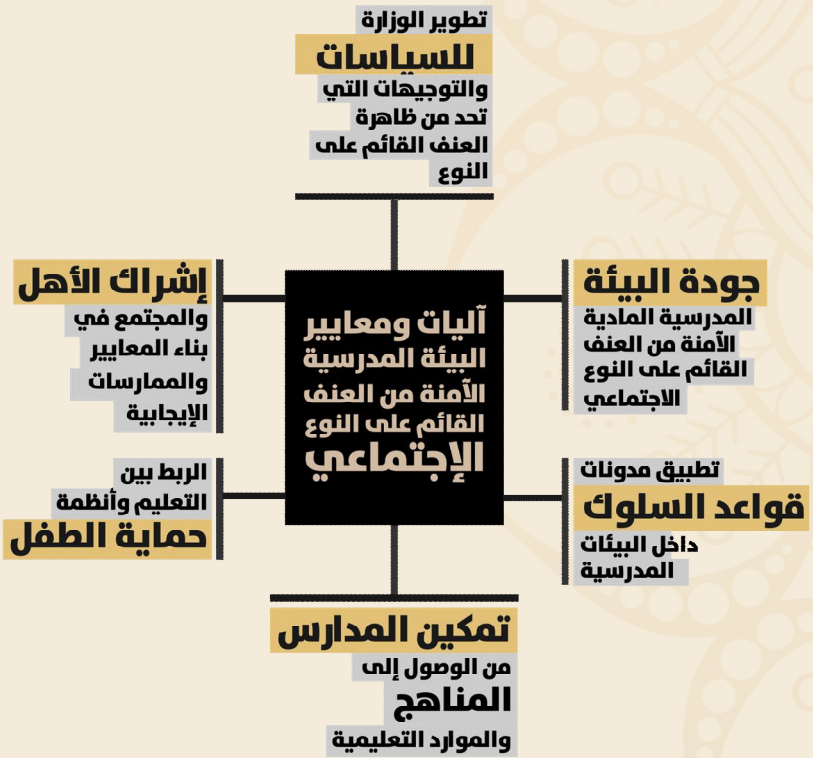

٢/ تطبيق مدونات قواعد السلوك داخل البيئات المدرسية:

حيث تمثل مدونة قواعد السلوك مجموعة التوجيهات التي تفصل القواعد والقيم الأخلاقية المتعارف عليها ومعايير السلوك والتصرف المقبولين، وعادة ما يتم وضعها على الصعيد الوطني ثم تنفيذها في المدارس ضمانا للدعم المؤسسي والقانوني، وتنطبق في أغلب الأحيان على المعلمين وموظفي المدرسة، ويمكن توسيعها لتشمل المتعلمين وأولياء الأمور، وغالبا ما تشمل مدونات قواعد السلوك إجراءات واضحة وشفافة للإبلاغ عن الانتهاكات، كما أنها تستعرض الحوادث والإجراءات الواجبة ذات الصلة.

٣/ تطوير الوزارة للسياسات والتوجيهات التي تحد من ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي:

حيث تتمثل إستراتيجية التطوير في إعداد سياسات تعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والعمل على نشرها وإنقاذها، فضلاً عن وضع توجيهات حول الوقاية والسلامة من العنف داخل المدرسة وفي محيطها وما يتطلبه ذلك من الاستعانة بآليات الإبلاغ المناسبة لزيادة المساءلة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية لتهيئة بيئات تعلم آمن، فضلا عن إدراج بيئات التعلم الآمنة والخالية من العنف ضمن مسؤولية مسؤوليات الموظفين، مما يترتب عليه فهم واضح لتفشي ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والعوامل المحركة له، مما ينتج عنه في نهاية الأمر وجود مجتمع مدرسي ممكن ومدعم للتصدي للعنف القائم على النوع في البيئة المدرسية.

٤/ منح المدارس إمكانية الوصول إلى المناهج والمواد التعليمية:

حيث تتمثل إستراتيجية الوصول إلى المناهج والمواد التعليمية في تطوير المناهج والمواد التعليمية ونشرها، بجانب التدريب على الدعم النفسي والانضباط الإيجابي وإدارة النزاعات قبل وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية وأثنائه، بجانب اللجوء لفرق دعم المعلم لتعزيز التغيير، مما يترتب عليه تطوير المجتمع المدرسي للمعارف والمواقف والمهارات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير بيئة تعلم آمنة، فضلاً عن بروز ممارسات انضباط إيجابي ثابتة، بجانب إبراز المعلمين للمساواة بين الجنسين في ممارسات تدريسهم، بجانب التقييد بالقواعد والأنظمة، مما ينتج عنه في نهاية الأمر وجود مجتمع مدرسي مدرب وممتلك لوسائل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية والتصدي له.

٥/ إشراك الأهل والمجتمع في بناء المعايير والممارسات الإيجابية:

حيث تتمثل الإستراتيجية في تعزيز إشراك الأهل في المدارس، وتسهيل اجتماعاتهم بالمعلمين والنظر في العوامل الاجتماعية والثقافية المحركة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، فضلاً عن إنشاء روابط مع الخدمات الصحية والاجتماعية وهيئات إنقاذ القانون والمجتمع المدني، كذلك إشراك الأهل في خطط إدارة القضايا والأزمات، بجانب العمل مع الرجال والفتيان من أجل تهيئة مجتمعات مدرسية آمنة للجنسين، مما يترتب عليه وجود تواصل متزايد بين إدارة المدرسة والأسر ناتج عن الإشراك المعزز لأولياء الأمور في المدارس، مما ينتج عنه وعي متزايد بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ضمن المجتمع، فضلا عن شعور المعلمين والموظفين بالتمكين والدعم من طرف أولياء الأمور، مما يزيد من فرص الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، من خلال عمل منسق للتصدي للمعايير الاجتماعية السلبية والعوامل المحركة المرتبطة بالبيئة، مما ينتج عنه في نهاية الأمر استجابة متعددة القطاعات ودعم من أولياء الأمور والمجتمع المحلي منسقين.

٦/ جودة البيئة المدرسية المادية الآمنة من العنف القائم على النوع الاجتماعي:

تحتل البيئة المادية التي يتم فيها التدريس والتعلم والعمل والدراسة موقع جوهري وبارز الأهمية في إشكالية التصدي لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، حيث أن المباني المدرسية والساحات ومرافق مياه الشرب والصرف الصحي، والأثاث، ومعدات الإضاءة، والسلامة الآمنة تقلل من خطر التعرض للممارسات الضارة العنيفة، خاصة أن البيئة المادية قد تشكل أرضًا خصبة لنمو إشكالية العنف القائم على أساس النوع بها نتيجة شمولها على مناطق حساسة لحدوث العنف كالمراحيض وقاعات الدروس الفارغة والأروقة وغرف المبيت الفارغة وغيرها، وعليه فأن تحقيق بيئة مدرسية مادية آمنة وخالية من العنف القائم على أساس النوع ينطوي على ضرورة مراعاة موقع المدرسة وساحاتها وطرق الوصول إليها وتصميم مبانيها، وقاعات دروسها ومرافقها من المياه والصرف الصحي والنظافة، وما يستلزمه ذلك من الصيانة الدورية والرقابة.

ثانياً: إشكاليات تطبيق البيئة المدرسية الآمنة.

تحتل البيئة التي يتم فيها التعليم والتعلم والعمل والدراسة موقع جوهري وبارز الأهمية في كيفية التصدي لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، ولكن ينطوي تحقيق بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف القائم على أساس النوع على إشكاليات عدة منها:

١/ موقع المدرسة وساحاتها وطرق الوصول إليها

- بناء المدرسة في مواقع يعتبرها المجتمع المحلي آمنة بعيداً عن المناطق التي يكون معدل الجريمة فيها مرتفع.
- العمل على إجراء مراجعة دورية لسلامة مباني المدرسة وساحاتها وطرق الوصول إليها لتحديد المناطق غير الآمنة مع الأخذ بالحسبان آراء مختلف فئات الطلاب.
- العمل على تحسين الإضاءة داخل ساحات المدرسة وحولها وصيانتها، وتسييج المحيط ومراقبة المدخل وإزالة أي معوقات قد تحجب الرؤيا.

٢/ تصميم مباني المدرسة والفصول

- أخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية بعين الاعتبار عند تصميم البنية التحتية للمدرسة، من أجل ضمان رؤية جيدة في المساحات التعليمية من الخارج عن طريق رفع الحد الأقصى لعدد وحجم النوافذ والأبواب في قاعات الدروس والمكاتب وغيرها من المرافق.

٣/ مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة بالمدرسة

- تصميم مراحيض منفصلة الموقع عن بعضها البعض، تكون قابلة للغلق للفتيان والفتيات والرجال والنساء بالنسبة للمعلمين وموظفي المدرسة.
- أن تكون المرافق على مقربة من المدرسة في موقع مفتوح وظاهر.

٤/الصيانة الدورية والرقابة

- ضرورة العمل على الرقابة المنتظمة للمواقع التي يكون فيها الأطفال أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية مثلاً داخل المراحيض أو حولها، في قاعات الدروس والممرات الفارغة، في محيط المدرسة.

٥/ عدم وجود قوانين وتشريعات تمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية بشكل صريح

جاءت مجموعة من التقارير الدولية التي سلطت الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية منها تقرير هيومن رايتس ووتش الذي ركز على معوّقات التعليم وتحليل الوضع في أكثر من ١٩ بلدا وأوضح التقرير أنّ الأطفال والشباب يختبرون أشكالا متعدّدة من العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي والتي تمثل في التعرض للعقاب البدني، والاستغلال الجنسي، والاعتداء والمضايقة، والعنف الجنسي، والتنمّر وأشار التقرير إلي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل أعلى معدلات العقاب البدني في العالم داخل البيئة المدرسية حيث يتعرض أكثر من ٩٠ % من الأطفال لعقاب بدني على الأقل مرة في الشهر في بلدان مثل مصر والمغرب وتونس وأوضح التقرير أيضًا أن أغلب البلدان تفتقر إلى القوانين اللازمة للقضاء على العقاب التأديبي العنيف، بينما لدى بعضها قوانين تسمح به صراحة وبناء على قوانين وسياسات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن العنف البدني، يُصنف مؤشر "هيومن رايتس ووتش" هذه الدول إلى ثلاثة ألوان(أخضر، وأصفر، وأحمر).

- **الفئة الخضراء**، الدول التي لديها قوانين جنائية تحظر العقاب البدني بوضوح وفي جميع الحالات، بما يشمل المدرسة والمنزل.
- **الفئة الصفراء**،الدول التي لديها سياسات تحظر العقاب البدني في المدارس، لكن قوانينها لا تحظره بوضوح كممارسة.
- **الفئة الحمراء**،الدول التي تسمح بالتأديب الجسدي للأطفال.

لذا تعتبر الخطوة الرئيسية لوجود بيئة آمنة للقضاء على العنف داخل البيئة المدرسية هو تجريم كافة أشكال العنف كممارسة، وتطبيق القانون بصرامة، خاصة أن هناك ٦٢ من دول العالم حظرت العقاب البدني على سبيل المثال وهناك ٢٧ دولة أخرى تعهدت بالتطبيق خاصة أنه في منطقة الشرق الأوسط لا يتم عادة الإبلاغ عن التحرش الجنسي بالفتيات داخل المدارس والأوساط التعليمية بسبب العادات والتقاليد المسيطرة بجانب الأنواع الأخرى فوفقًا لمنظمة الأمم المتحدة التي أوضحت أنه يواجه أكثر من ٢٤٦ مليون طفل سنويا عنفا قائما على النوع الاجتماعي في المدارس أو محيطها، ويتعرّض/تتعرّض طالب/ة من ثلاثة للتنمّر والعنف الجسدي.

المحور الثالث:

رصد جهود منظمات المجتمع المدني
في القضاء على العنف داخل البيئة المدرسية

سلطت النسخة الثانية من المرصد الضوء على رصد جهود منظمات المجتمع المدني في العمل على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك من خلال عقد مجموعة من المقابلات مع الخبراء والباحثين المعنيين بملف حماية الطفولة بجانب مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني كما تم تطوير استمارة الكترونية تمت مشاركتها على جميع منصات التواصل الاجتماعي لرصد أفضل الممارسات والتجارب وتطرقت المقابلات التي تمت إلي الحديث على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية بجانب التركيز على عدد من النقاط الهامة والتي تمثلت في الآتي:

- المعوقات التي تقف أمام منظمات المجتمع المدني في العمل على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.
- التدخلات التي قامت بها المؤسسات في سبيل التوعية ومنع العنف داخل البيئة المدرسية.
- كيفية القضاء على العنف داخل البيئة المدرسية من جوانبه المتعددة.

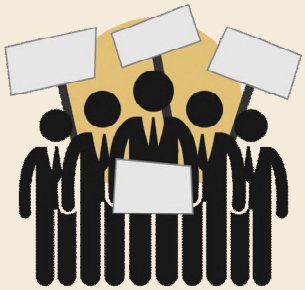

أولا: المعوقات التي تقف أمام منظمات المجتمع المدني في العمل على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.

عند التطرق خلال المقابلات والمجموعات بالحديث حول المعوقات التي تقف أمام منظمات المجتمع المدني في العمل على قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية تم الإشارة إلى عدد من النقاط والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- افتقاد الوقوف على أساسيات الثقافة الإنجابية والجنسية ومفهومها الصحيح، ومن ثم يتم التركيز على أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي المتعلقة بالعنف الجسدي" العقاب البدني" مع إهمال أنواع أخرى أكثر انتشارا " العنف النفسي والجنسي".
- التشهير بالقائمين على الحملات التوعوية المختلفة والخاصة بالعنف داخل البيئة المدرسية وخاصة الحملات المتعلقة بالعنف الجنسي والاعتداء البدني.
- الأولويات في العمل على ملف التعليم، تفتقر البيئة المدرسية لوجود مناهج تعليمية تدمج داخلها الثقافة الإنجابية والمفاهيم الحساسة للنوع الاجتماعي بجانب الافتقار إلى بنية تحتية لذا عن التطرق للحديث عن العنف داخل البيئة المدرسية داخل العديد من المدارس تكون الأولويات لإصلاحات هيكلية أخرى.
- صعوبة التشبيك والشراكة مع الهيئات الحكومية والمجالس المتخصصة.
- ضعف الدعم والتمويل المقدم للمؤسسات في العمل على ملف العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.
- قلة عدد مؤسسات المجتمع المدني العاملة بملف التعليم مقارنة بعدد المدارس الموزعة على جميع أنحاء الجمهورية.
- صعوبة استخراج التصاريح المتعلقة بالعمل داخل المدارس وإطلاق الحملات التوعوية المختلفة.

ثانيًا: الأدوار والتداخلات التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني في العمل على التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية.

يشمل ذلك الجزء من المحور الثالث بتسليط الضوء على بعض التجارب التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني في ضوء العمل على العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية حيث انقسمت تدخلات المجتمع المدني بطريقة مباشرة وغير مباشرة في العمل على تلك القضية من خلال:

بشكل مباشر،نشر الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية نفسها من خلال العمل مع الأطفال والمعلمين بجانب العاملين في القطاع التعليمي ومحاولة التعاون والتشبيك مع المدارس والمؤسسات الحكومية.

بشكل غير مباشر،من خلال العمل مع الأهالي والحملات المجتمعية ومحاولة منع العنف في سياق الأسرة والمجتمع وبالتالي سينعكس على البيئة المدرسية.

الجدير بالذكر *أن ذلك الجزء من المرصد سيتم العمل عليه واستكماله خلال النسخ الأخرى القادمة لمحاولة تسليط الضوء على جميع التجارب التي قامت بها المؤسسات الجمعيات بجانب التركيز على المؤسسات التي تعمل على المستوى القاعدي وفي المناطق النائية ولا يتم رصد تجاربهم الرائدة في منع العنف ضد الأطفال والمتعلق بالعملية التعليمية.*

مؤسسة مصريين بلا حدود

قامت مصريين بلا حدود ببعض المشروعات والمبادرات ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية بشكل مباشر أو غير مباشر.

مشروع اكسب حقك ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ مشروع تعليمي تنموي بدعم وتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عملت المؤسسة من خلال هذا المشروع منسقا فيأسوان تم تنفيذه في ١٢ مدرسة مع ٣٥ مدرس و٤ مدربين بالإضافة إلى ٦٣٥ طالب وطالبة بالإضافة إلى تولي المؤسسة مهام الجمعية المنسقة للمشروع على مستوى الجمهورية في المرحلة الثانية و كان يدعم النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية بجانب المواطنة والديمقراطية.

مشروع القصة الكبيرة: مشروع ممول من ميبى يهدف إلى تطوير السياسات التعليمية التي تدعم النوع الاجتماعي عبر حمله قوميه تستهدف أصحاب المصالح والبرلمانين والقطاع الخاص لإجراء تدخلات ذات صلة بتغيير مسار الملف التعليمي وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات التعليم في ظل الأوضاع الراهنة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير والمشاركة في تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة مع العمل على تمكين عودة ألف متسرب ومتسربة لمقاعد الدراسة.

مشروع المواطن مصري ٢٠١٥: مشروع ممول من صندوق المنح الخاص بالمنح الفيدرالية بوزارة الخارجية الأمريكية ويهدف الي تمكين الأطفال والشباب في الفئة العمرية من ١٣ إلى ١٨ سنة (في ١٥ مدرسة و١٥ مراكز شباب) من الحصول على مهارات القيادة وتصميم وتنفيذ المشروعات التنموية تدعم النوع الاجتماعي و رصد عملية صنع السياسة العامة في المجتمع الداعمة للنوع الاجتماعي والتأثير عليها لتطوير ميولهم الديمقراطية وتشجعهم على ممارسة الحقوق الأساسية والمسؤولية، بالتزام وثقة.

أنشطة أسبوع العمل العالمي للتعليم (٢٠١٠–٢٠٢٣)، تنفذ مؤسسة مصريين بلاحدود أنشطة سنوية لدعم قضايا التعليم (تمويل التعليم –التسرب – التعليم النوعي – الهدف الرابع –المساءلة في التعليم– تعليم الفتيات– دمج النوع الاجتماعي في سياسات التعليم) تحت مظلة الحملة العالمية للتعليم بصفتها المؤسسة المنسقة للاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية والذي تم إنشاؤه في مصر منذ ٢٠١٠ وترأسته المؤسسة منذ ذلك الحين ويضم الاتحاد ٣٠ جمعية ومؤسسة تتميز بالتنوع الجغرافي و النوعي

جمعية حواء المستقبل

عملت جمعية حواء المستقبل على عدة ملفات منها:

مشروع مدن آمنه خالية من العنف ضد النساء والفتيات، يهدف إلي تحسين جودة حياة المصريين عن طريق إنشاء أحياء آمنة ومجتمعات خالية من العنف ضد النساء والفتيات، حيث تمثلت نتائج المشروع في الآتي:

- تعزيز قدرات الجهات المسئولة في مناطق التدخل ، إلي التجاوب ومنع العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة
- تعزيز قدرات أصحاب الحقوق ، في مناطق التدخل إلي تجاوب ومنع العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة
- توعية المجتمع (مع التركيز على الأفراد الذين يقيمون في مناطق التدخل) ليكون أكثر استجابة لمنع العنف ضد المرأة والفتيات في الأماكن العامة
- تحسين البنية التحتية المحلية التي تتضمن تدابير عملية لسلامة النساء والفتيات .

وتمثلت نتائج المشروع في الآتي:

- تم تنفيذ عدد ١٨ مسرح تفاعلي للتوعية بالقضية وكيفية التصدي لها ٢٤٥٦ مستهدف
- عدد١٠٠انشاط توعية للأطفال عن كيفية حماية أنفسهم من الانتهاكات الجنسية بإجمالي ٤١٩٢ مستهدف
- تحالف جمعيات يضم عدد ٢٠ جمعيات لمناهضة ظاهرة التحرش الجنسي
- تم تنفيذ عدد ٣٠ يوم رياضي بإجمالي ٩٠٠ فرد
- عدد ٦القاء توعية قانونية بإجمالي ٩٧٧ فرد
- عدد ٦ لقاءات مجتمعية بإجمالي حضور٢٣٦٣ فرد
- عدد ٢ تدريب بإجمالي ٦٥ مستفيد من الأخصائيين الاجتماعيين عن كيفية حماية الأطفال من الانتهاكات الجنسية وكيفية التعامل مع الأطفال .

- استقبال عدد ١٢ زيارة بتبادل الخبرات والتعرف على أنشطة المشروع بحضور ٨٤٦ من المشاركين
- عدد ٥نشاط توعية لأهالي عن كيفية حماية أنفسهم من الانتهاكات الجنسية بإجمالي٨٥ فرد
- عدد ٢تدريب من رجال الدين عن مدى تأثير الخطاب الديني في الحد من العنف ضد المرأة بإجمالي ٦٠ فرد.
- تدريب ٢٤ من سائقي التوك توك على ماهية النوع الاجتماعي وأدواره بالإضافة إلي تدريبات التنمية من خلال الفن.

مشروع مناهضة العنف ضد المرأة EVAW، جاء المشروع بهدف تنمية قدرات أفراد المجتمع لتنفيذ أنشطة توعية للحد من العنف ضد المرأة، بجانب تمكين الناجيات من العنف للوصول إلى نظام إحالة قوى. (السيدات المعنفات)وتمثلت أنشطة المشروع في الآتي:

- تشكيل ٥ مجموعات من المتطوعين في المناطق المستهدفة بوجود ١٠٠ متطوع.
- إعداد وتنفيذ التدريبات التأسيسية ومعسكر النوع الاجتماعي بوجود ١٠٠ متطوع.
- إعداد وتنفيذ دورات تدريبية لبناء قدرات المتطوعين (تدريبات حول الرياضة حول حماية الطفل إعداد وتنفيذ دورات تدريبية لبناء قدرات المتطوعين) بوجود ٣١ متطوع.
- إعداد وتنفيذ دورات تدريبية لبناء قدرات المتطوعين حول المسرح بوجود ٣٥ متطوع.
- تنفيذ دورات تدريبية لبناء قدرات المتطوعين حول حماية التمكين الاجتماعي بوجود ١١ متطوع.
- تقديم أنشطة توعية لأفراد المجتمع (أيام رياضية) بواقع ٧٥٠ مستفيد.
- تقديم أنشطة توعية لأفراد المجتمع (مسرح) ٧٠٠ مستفيد.
- تقديم توعية حول حماية الطفولة لأفراد المجتمع بواقع ١٥٠٠ مستفيد.
- تقديم محاضرات توعية صحية لأفراد المجتمع بواقع ٣٤٠ مستفيد.
- تنفيذ أنشطة مختلفة لتمكين المرأة (الدفاع عن النفس) بواقع ٢٥٠ مستفيد.
- تنفيذ أنشطة مختلفة لتمكين المرأة (التمكين الاجتماعي) بواقع ٩٠ مستفيد.
- تنفيذ أنشطة مختلفة لتمكين المرأة (الدعم النفسي) بواقع ٢٠٠ مستفيد.

مؤسسة المرأة الجديدة

عملت مؤسسة المرأة الجديدة خلال السنوات الماضية على ملف العنف الذي تتعرض له السيدات داخل بيئة العمل وخاصة العنف داخل البيئة المدرسية الذي تتعرض له المعلمات وقامت المؤسسة في ضوء ذلك بالعمل على مجموعة من التداخلات والتي تمثلت في:

- برنامج المرأة والعمل، يسلط ذلك البرنامج الضوء على العنف الذي تتعرض له المرأة في بيئة العمل وركز البرنامج على البيئة التعليمية والعنف الذي تتعرض له المعلمات سواء من الطلاب أو من زملائها الذكور وقامت المؤسسة بتبني مطالب المعلمات النقابيات الخاصة بمواجهة العنف في المدارس
- البرنامج التدريبي المتعلق بتدريب المعلمين على السياسات التربوية البديلة للعنف وتحفيز بدائل أخرى غير العقاب،حيث عملت المؤسسة على إطلاق ذلك البرنامج لرفع وعي المعلمين/ ات حول المناهج والآليات الحديثة البديلة لاستخدام العنف داخل البيئة التعليمية وفي المدارس.
- إطلاق سلسلة فيديوهات العنف في عالم العمل.. قضية مُربكة ومركبة، من تقديم مي صالح حيث تسلط تلك الفيديوهات الضوء على النساء المعرضات للعنف في مكان العمل مرارًا في عواقب الإبلاغ عن تعرضهن للتحرش، للتوعية حيث لا يتم تجاهل الحادثة وتحمُّل الأعباء النفسية الناتجة عن التحرش بها، حتى لا تتعرض لإيذاء من نوع آخر.
- حملات المناصرة المتعلقة بضرورة منع إجبار الفتيات على ارتداء الحجاب داخل المدارس، تبنت المؤسسة حملة إعلامية غرضها دعم عدم إجبار الفتيات على ارتداء الحجاب دون إرادتهم داخل المدارس وخاصة تلك التعليمات المتعلقة بالزي المدرسي الذي يتم فرضه دون سند قانوني أو قرار وزاري على رغم تأكيد الوزارة أنه لا علاقة للحجاب بالزى المدرسي، وأن الوزارة لا تتدخل في فرض الحجاب من عدمه وأن الأمر اختياري ولا يحق لإدارة مدرسة أو معلم أو معلمة التدخل لارتداء الحجاب.

جمعية الإسراء الخيرية لتنمية المجتمع

مؤسسة غير هادفة للربح تقدم خدماتها الاجتماعية الشاملة في مجال التنمية المجتمعية من أجل تحسين نوعية حياة الأفراد

- مشروع قرية متعلمة، استمر المشروع لمدة عامين بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة حيث عمل المشروع على التعليم المجتمعي ومدارس الفصل الواحد بجانب محو أمية أمهات الطلبة وتعبئة المجتمع ورفع وعيه بأهمية التعليم ومنع العنف وذلك داخل قري (نديبة – السنديونة – كوم حفص – زرقون – قراقص – شرنوب – صبري أبو عيسى – بلتاجي – العوايصة – دنشال – الزمارنة – المنشية الإبراهيمية – دسونس – مدينة النصر – شبرا – صلاح الدين).

جمعية إشراقة لتنمية المجتمع

جمعية أهلية غير هادفة للربح مشهرة برقم ١٦٧٦ لسنة ٢٠٠٤ أسسها نخبة من الخبراء المتميزين في مجالات التنمية المختلفة حيث تندرج رؤية الجمعية في المساهمة في خلق جيل متمتع بحقوقه في ظل أجواء من العدل والتكافل ويقع مقر الجمعية في محافظة الإسكندرية.

- مبادرة اسمعوني، تم تنفيذ هذه المبادرة بالقرية السابعة بأبيس، واستهدفت ١٠٠ طفل ذكور وإناث وتراوحت الفئات العمرية من ٨ إلى ١٨ عام وتسلط المبادرة الضوء على العنف الذي يتعرض له الأطفال في البيئات المختلفة وكيف يمكن مواجهته والتعبير عنه حيث قامت المبادرة بتأسيس فرقة للتمثيل المسرحي لمساعدة الأطفال المعنفون في التفريغ عن غضبهم، وسعت المبادرة أيضًا إلى أشراك الأمهات من خلال إطلاق البرنامج التدريبي "التربية الإيجابية للأبناء" لمنع استخدام العنف ضد الأطفال والتوعية بالآثار السلبية لاستخدام العنف والتي تنعكس بدورها داخل البيئة المدرسية.
- اللقاءات التوعية والحلقات النقاشية عن التربية الإيجابية للأبناء، نفذت الجمعية عدد كبير من اللقاءات التوعية والحلقات النقاشية والحوارات المجتمعية حول قضايا الطفولة واستخدام العنف بأشكاله المختلفة ضد الأطفال واستفاد من تلك اللقاءات أكثر من ١٢٠٠ أسرة في مناطق (عزبة مطار النزهة – مدارس بشائر الخير – القرية السابعة بأبيس)
- القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، لأن الضغوط الاقتصادية سبب رئيسي ينعكس في العنف ضد الأطفال داخل الأسرة والذي ينعكس داخل البيئة المدرسية سعت الجمعية إلى تدشين مشروع القروض الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدة الأسر في تلبية الاحتياجات وتقليل الضغوط والعنف الممارس وفي ضوء ذلك استفاد عدد ١٣٥ اسرة بإجمالي مبالغ تم صرفها ٣٥٩٩٥٠ ج.م.
- ورشة عمل صناعة لعبة آمنة للطفل، استهدفت الورشة ٢٥ فتاة للحديث حول الممارسات الضارة التي تعرضوا لها داخل مدارسهم وفي أسرهم والتي أدت بهم للإقامة في دار لحماية البراعم وقد تعلمن الفتيات خلال ورشة العمل كيفية صنع

لعبة آمنة للطفل من خلال إعادة تدوير خامات البيئة، مما يتيح لمن ترغب منهن تسويق منتجاتها والحصول على دخل من بيعها.

- برنامج القدرة على التكيف، هو أحد برامج مشروع الرعاية البديلة مع الأطفال المعرضين للخطر نتيجة ما يواجهونه من عنف، وقد تم تنفيذه بمنطقتي مطار النزهة والمندرة، بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة، وشارك فيه طفل ١٠٠ من كلا المنطقتين، وعمل البرنامج أيضًا على استهداف الأهالي.
- تنمية مهارات الحوار في الطفولة المبكرة، تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومركز الملك عبد اللّه بن عبد العزيز لثقافة السلام والحوار لرفع وعي المدرسين والعاملين في قطاع التعليم حول مهارات الحوار مع الأطفال وخصوصا في مرحلة الطفولة المبكرة وشارك في الدورة ٣٥ موجهة ومعلمة رياض أطفال.
- دورة آداب الطفل من منظور حقوقي، تهدف الدورة إلى إعادة السرد القصصي والحكايات الشهيرة على الأطفال مع الوقوف على الأحداث التي تحتوي على عنف وفتح حوار مع الأطفال تتمكن من خلاله المعلمة والأخصائية الاجتماعية من تشكيل وجدان الطفل نحو نبذ تلك الممارسات.

جمعية تنمية المجتمع المحلي بالمحامدة البحرية

جمعية تنمية المجتمع المحلي بالمحامدة البحرية المشهرة برقم ٥١٣ لعام ٢٠٠٠م وتقع في محافظة سوهاج.

- تنفيذ مشروع محو أمية السيدات والفتيات، بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار ووزارة الاتصالات عام ٢٠٠٨م .
- تنفيذ مشروع ممكن بالتعاون مع هيئة باثفيندر الدولية، للحد من الزواج المبكر وأهمية التعليم للفتاة ومعرفة حقوق الطفل من خلال مجموعة أنشطة مختلفة منها حملات توعية مسرح عرائس تثقيف الأقران صندوق الادخار قوافل طبية سفراء التغيير في قري مركز سوهاج عام ٢٠١٧.
- تنفيذ مشروع قرية متعلمة بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة وجمعية تحسين أوضاع المرأه والطفل بسوهاج عام ٢٠١٩م، هدفه تحسين القراءةوالكتابة لداتلاميذ التعليم المجتمعي والأمهات من خلال مجموعة أنشطة منها
- تشكيل اللجان المجتمعية الداعمة للتعليم، بهدف إلحاق الفتيات المتسربين من التعليم بالمدارس المجتمعية والمدارس المجتمعية بوسائل التعليمية وتدريب الميسرات وأجهزة كمبيوتر الأثاث المدرسي وبنك الكتب
- فتح فصول محو أمية لأمهات التلاميذ،عن طريق تدشين نادي القراءة لغرس حب القراءة لدى الفتيات.
- تنفيذ مبادرة العنف ضد الفتاة في الممارسات الضارة ضد الفتاة (ختان الإناث) بالتعاون مع مؤسسة اتجاه، من خلال أنشطة ندوات توعية للأمهات والآباء والجدات عن إضرار ختان الإناث والأضرار الجسدية والنفسية.

مؤسسة قضايا المرأة المصرية

مؤسسة قضايا المرأة المصرية هي مؤسسة أهلية أنشأت عام ١٩٩٥ بهدف تقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية.

- **عملت المؤسسة على قضايا الحقوق الصحية والإنجابية والجنسية** منذ يونيو ٢٠٠٤، بالتعاون مع منظمة الصحة والسكان من خلال أعداد وتأهيل مرشدات صحيات ليصبحوا قيادات طبيعة يتم الاسترشاد بهم في رفع الوعي المجتمعي وذلك بالتعاون مع الوحدات الصحية الموجودة بمنطقة بولاق الدكرور، كذلك تدريب الشباب والشابات على الحقوق الصحية والإنجابية ليكونوا كوادر مدربة لتناول قضايا متنوعة عن الصحة الإنجابية والجنسية ونشر الثقافة الجنسية الصحيحة وترسيخها وتغيير المفاهيم والسلوكيات الجنسية الخاطئة ما بين الشباب، والعمل مع أولياء الأمور والشباب والشابات والأطفال لخلق حوار مع الأبناء حول التربية الجنسية، وكانت البداية للعملمع الطلاب والطالبات عن طريق العمل مع طلبة الخدمة الاجتماعية عام٢٠٠٧م على قضايا التحرش والانتهاك والاستغلال الجنسي والحقوق الجنسية والإنجابية، تلى ذلك العمل مع طلبة المدارس كخطوة على طريق إدماج التربية الجنسية في المناهج الدراسية.
- **بدأت المؤسسة عملها داخل المدارس منذ عام ٢٠٠٨**، بمجهود فردي إلى أن تم عمل شراكة وتعاون مع مركز إعلام إمبابة التابع لرئاسة الجمهورية للقيام بندوات توعوية حول نشر الوعي بحقوق الصحة الإنجابية والتربية الجنسية داخل بعض المدارس بمراحلها المختلفة) ابتدائي ـ أعداديـ ثانوي) حول كيفيه التصدي لظاهرة التحرش والاستغلال الجنسي والتغيرات المصاحبة لمرحلتي البلوغ والمراهقة، مخاطر الختان، مهارات الحماية من التحرش والاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، وتصحيح المعلومات المغلوطة لديهم والرد علي ما يراودهم من تساؤلات، وغيرها من تلك القضايا الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية وكانت تلك الندوات تتم بشكل غير منتظم في البداية، حيث كانت بداية العمل داخل مدرسة واحدة في عام 2008،ثم العمل مع عدد (٣) مدارس عام 2009م، وبدأ يتصاعد أعداد العمل داخل المدارس من خلال التعاون مع مركز الإعلام ومكتب الخدمة الاجتماعية المدرسية التابع لإدارة شمال الجيزة التعليمية.
- **وقعت المؤسسة بروتوكول تعاون مشترك** مع إدارة شمال الجيزة التعليمية بوزارة التربية والتعليم المصرية ومكتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في أكتوبر٢٠١٦، وقد جاء ذلك بعد فترة ممتدة من التعاون المشترك والمثمر مع الوزارة الذي بدأ منذ سنوات سابقة، وعلى أثر ذلك قامت المؤسسة بالعديد من

النـدوات التثقيفيـة والتوعويـة فـي العديـد مـن المـدارس بمراحلهـا التعليميـة المختلفـة، ممـا أوجـد جـدار مـن التعـاون والثقـة المشـتركة بـين الجـانبين والتـي تستهدف العديد من الأطفال والمراهقين بهدف إكسابهم المعلومات والمفاهيم والمهارات التي تمكنهم من تنمية أنفسهم وبناء علاقات إيجابية والتخلص من المفاهيم المغلوطة الخاصة بمرحلتي البلوغ والمراهقة والممارسات الخاطئة في قضايا الصحة الإنجابية المختلفة والإجابة عن الأسئلة التي تراودهم خلال المراحل العمرية المختلفة، كما استهدفت في خطة عملها الأخصائيين/ات الاجتماعيين والنفسيين وذو الإعاقة الذهنية وأولياء أمورهم، كما قامت بعمل لقاءات توعوية داخل (١٥٠) مدرسة، تم مراعاة التنوع لتشمل مدارس (رياض أطفال، تربية فكرية، ابتدائـي، إعـدادي، ثـانوي عـام، ثـانوي فنـي) مـع مراعـاة التنـوع مـن حيـث النـوع الاجتمـاعي مـا بـين مـدارس للبنـات وللبنـين ومـدارس مشـتركة، ليصـل العـدد الإجمالي ما تم توعيتهم / ١،٣٠٥ طالب وطالبة مقسمين كالتالي: (طالبة ٦٤١٩/ طالب ٣٨٨٦).

- **عقدت المؤسسة مجموعة ورش تدريبية** لعدد (٧١٧) أخصائيين/ات اجتماعيين ونفسيين، بالمدارس حول (تمكين الأخصائي الاجتماعي بمهارات الحوار مع الأطفال لحمايتهم ومساندتهم من الاستغلال الجنسي، وكيفية خلق حوار مع الطلبة في مرحلتي البلوغ والمراهقة، كما تناولنا مخاطر الختان وأضراره ومخاطر تزويج الطفلات)، ليكونوا نواة مستقبلية للعمل على تدريس مناهج التربية الجنسية والإنجابية على المدى البعيد وللتواصل مع الطلبة والطالبات ورفع وعيهم وإمدادهم بالمعلومات الصحيحة.
- **عملت المؤسسة على توعية أولياء أمور** أطفال ذو الإعاقة الذهنية، وأولياء أمور أطفال وشباب وشابات، ليصل عدد ما تم توعيتهم من الأهل (١٧٩٨) حول (كيفية خلق الحوار مع الأبناء عن التربية الجنسية خلال المراحل العمرية الممتدة، وكيفية التعامل مع الأبناء خلال التغيرات البيولوجية والنفسية والجسدية التي يمروا بها وكيفية توفير الحماية لهم من أي استغلال جنسي وكيف يتم مساندتهم نفسياً، ومخاطر الختان وإضراره وتصحيح المعتقدات الخاطئة، وأضرار الزواج المبكر، والأمراض المنقولة جنسياً، وغيرها من قضايا الصحة الإنجابية والجنسية).

ثالثًا: كيفية القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية

- ضرورة دمج مفاهيم الصحة الإنجابية والجنسية داخل المناهج الدراسية.
- أخذ جميع شكاوى الطلاب/ ات بعين الاعتبار وعدم الاستهانة بأية حالة.
- المساواة في التعامل بين الأولاد والبنات، وتعزيز ثقة الفتيات بأنفسهنّ، واعتمادهنّ على ذواتهنّ.
- إتباع أسلوب التشجيع والدعم عن طريق التعبير عن المشاعر، بجانب إتباع الأساليب التوجيهيّة التي تُركّز على سلوك الطالب ونتائجه.
- ضرورة وجود نظام حكومي لجمع البيانات الخاصة بالعنف المدرسي (سجلات الشرطة – سجلات القضاء – خط لجنة الطفل – لجان الحماية)
- العمل على توفير الأجواء الدراسية الصحيحة لهم، والبيئة التعليمية الآمنة.
- تأهيل وتدريب المعلمين حول النوع الاجتماعي وأنواعه وأساليب مواجهته في البيئة المدرسية.
- تطوير وتعزيز دمج مفاهيم النوع الاجتماعي داخل لائحة الانضباط المدرسي وتفعيل الإجراءات التأديبية لمواجهة حوادث العنف الجسدي والجنسي والنفسي داخل البيئة المدرسية.

المراجع

- موريل بواسون، المبادئ التوجيهية لتصميم مدونة قواعد سلوك المعلم واستخدامها بفعالية، (باريس: اليونسكو، ٢٠١٩)، متوفر على الرابط التالي:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000185010_ara
- دليل المدارس الصديقة للطفل، (نيويورك: اليونيسكو، ٢٠١٩)، متوفر على الرابط التالي:
https://www.anecd.net/wp-content/uploads/2022/08/child_friendly_schools_manual_en_040809.pdf
- محمد جلال بن سعد، مقترحات تقويمية لعلاج ظاهرة العنف المدرسي، (تعلم جديد، ٢٠١٦)، متوفر على الرابط التالي:
https://www.new-educ.com/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A
- العنف ضد الأطفال، (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٢)، متوفر على الرابط التالي:
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-children
- الأدوات المتعلقة بالتشريع والسياسات العامة وتحليلها: حماية الأطفال والمراهقين من كل أشكال العنف في المدارس، (بنما: منظمة بلان إنترناشيونال/اليونيسف، ٢٠١٤)، متوفر على الرابط التالي:
https://plan-international.org/?s=School+violence+based+on+gender
- التوجيهات العالمية بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٩)، متوفر على الرابط التالي:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000369939/PDF/369939ara.pdf.multi
- حياة بن سليمان، البيئة المادية للمدرسة وعلاقتها بأداء المعلمين، ٢٠١٧، متوفر على الرابط التالي:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/4456
- نظام حماية الطفل، يونيسيف، متوفر على الرابط التالي
:https://www.unicef.org/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

- Milli Akoth and Jeffrey Maganya., making schools a safe horizon for girls: a training manual on preventing sexual violence against girls in schools, ctionAid International Kenya, 2004, Available at the following link:

https://searchworks.stanford.edu/view/6368081

- Too often in silence. Addressing violence in schools – Selected initiatives from West and Central Africa, (resource center, 2010), Available at the following link:

https://resourcecentre.savethechildren.net/document/too-often-silence-addressing-violence-schools-selected-initiatives-west-and-central-africa/

- S. Bakari and F. Leach, Hijacking equal opportunity policies in a Nigerian college of education: The micropolitics of gender. Women 's Studies International Forum, (sciencedirect, 2007), Available at the following link:

https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S027753950700012X

- Srilatha Battilana and Alexandra Pittman, Consultant Capturing Change in Women's Realities: A Critical Overview of Current Monitoring & Evaluation Frameworks and Approaches,(awid Women's rights, 2010), Available at the following link:

https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=jv[lm

- Laurie, Emily, Plan 's Learn Without Fear Campaign: Progress report.
- Learn Without Fear. Campaign Progress Report,(Plan International, 2010), Available at the following link:

https://resourcecentre.savethechildren.net/document/learn-without-fear-campaign-progress-report/

- Fatuma Chege, Teacher Identities and Empowerment of Girls against Sexual Violence, (Florence, 2006), Available at the following link:

https://www.un.org/womenwatch/daw/egm/elim-disc-viol-girlchild/ExpertPapers/EP.13%20chege.pdf

- Crapanzano andothers, Gender differences in the assessment stability and correlates to bullying roles in middle school children (Behavioral Sciences,2011), Available at the following link:

https://doi.org/10.1002/bsl.1000

- M, Ghosh andothers, Engaging Coaches and Athletes in Fostering Gender Equity: Findings from the Parivartan Program in Mumbai, India. New Delhi, India, ICRW & Futures Without Violence, (New Delhi,2012), Available at the following link:

https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2016/10/Parivartan-Engaging-Coaches-and-Athletes-in-Fostering-Gender-Equity.pdf

- The Safe Schools Program: Jamaica Assessment Report,(DevTech Systems, 2005), Available at the following link:

https://www.edu-links.org/resources/safe-schools-program-jamaica-assessment-report

- The Power of Education for Changing Gender-based Discriminatory Social Norms and Stereotypes: Some Practical Example of Change,(unicef,2015), Available at the following link:

https://www.unicef.org/media/113166/file/Gender%20Transformative%20Education.pdf

- school Violence Association with Income and Neighborhood Safety in Brazil,(unicef, 2013), Available at the following link:https://www.unicef.org/media/113166/file/Gender%20Transformative%20Education.pdf

مرصد العنف

يأتي مرصد العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية " كإصدار ربع سنوي" يهدف إلى توفير البيانات حول ظاهرة العنف ضد الفتيات داخل البيئة المدرسية مع تسليط الضوء على السياسات التي اتخذتها الجهات التنفيذية للحد من تلك الظاهرة بجانب التركيز على القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي صدقت عليها الدولة المصرية للحد من العنف ضد الأطفال بشكل عام وداخل البيئة المدرسية بشكل خاص.

www.masrien.com
Egyptians.ewb@gmail.com
ewbfoundation
01011173600